الفصل الرابع

خصائص النظام العالمي الجديد

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

الثابت حتى الآن أن نظام الإعلام والاتصالات في العالم اليوم يتسم بالإجحاف في حق دول العالم الثالث (le tiers monde) ، ذلك أن نظام الإعلام الراهن، يقوم كما هو اليوم على تركيز شبه احتكاري للقوة في مجال الاتصال في أيدي قلة من الأمم المتطورة، تتحكم في التكنولوجيا وتسيطر عليها كليا على الاحتكارات الدولية الكبرى.

وبالتالي، فإن من شأن هذا الاحتكار أن يقف حائلا في تلبية تطلعات المجتمع الدولي الذي يعاني من حاجة ملحة إلى نظام يستطيع حفز حوار أفضل، حوار يجري بروح الاحترام المتبادل والكرامة. إن نظام الإعلام والاتصالات في العالم اليوم يتسم بالإجحاف في حق دول العالم الثالث (le tiers monde).

وإذا كان مطلب الدول النامية حاليا هو السعي إلى تحقيق نظام عالمي جديد تقوم على أساسه علاقات الدول بشكل موازن في شتى المجالات، فقد بات من الأهمية بمكان أن يحاذي هذا النظام لتدعيمه وإرسائه، **نظام عالمي جديد** يتصل بالإعلام كفيل بالاستجابة إلى تطلعات شعوب دول العالم الثالث وهي المشاركة في بناء الحضارة الإنسانية بين الشعوب، والدعوة إلى العدل والسلام. [1]

إن الرأي العام إن لجهة الشمال أو الجنوب يزداد تقبلا لمبدأ النظام العالمي الجديد للإعلام، مع العلم أن مضمونه لا تزال معالمه غير واضحة، وهذا يتطلب

---

[1] للمزيد من المعلومات، أنظر كلمة السيد/الهادي نويرة، رئيس وزراء تونس السابق، في افتتاح ندوة دول عد الانحياز عن المواصلات، تونس26 مارس سنة1976م.

بدوره إعادة تكيف كاملة لهذا النظام الجديد، لأن هذا النظام ليس وصفة جـــاهزة قادرة على تحويل هذا الوضع غير المتوازن للإعلام بين لحظة وأخرى إلى وضع أقـــل جورا، فالوضع الراهن ليس بحديث الساعة بقدر ما هو نتاج تاريخ طويل، وبالتالي، من الصعب إصلاحه بسرعة. والأخرى أن يكون الهدف هو الشروع في إيجاد صيغة عملية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

فالنظام العالمي الجديد للإعلام (N.O.M.I) في مراميه البعيدة يـــسعى إلى إقامة علاقة مساواة بدلا من علاقة إرسال من طرف واستقبال من طرف آخر، ومن ثم، إقامة نظام على دعائم ديمقراطية، وحوار مخطط بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية، تتفاعل آراؤهما، ضمن علاقة متبادلة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به. وينبغي ألا تعود البلاد النامية مجرد سوق مستهلكة للمعلومات، بل المفترض أن تصبح منتجـــة مستقلة على نطاق كامل في قطاع المعلومات والإعلام.

وإذا توخينا الدقة فإن النزاع بين الشمال (nord) والجنوب (sud) يـــأتي كنتيجة حتمية للخلافات السياسية والقانونية والفنية والمالية التي يتمحـــور حولهـــا الخلاف والتي سنتعرض لها فيما يأتي:

المبحث الأول

الجوانب السياسية

ويقصد بذلك، أن يكون الهدف من النظام العالمي الجديد للإعلام هو تحديد سياسة للإعلام ودور المعلومات، وبالتالي، تحديد التدابير التي تأتي فيما بعد كنتيجة حتمية لذلك فيما يتعلق بجميع الأنباء وتحريرها واختيارها ونشرها فيما بعد، بغرض التخلص من الآثار المتخلفة عن عصر الاستعمار، وأيضا، معاملة آمال المجتمعات والجماعات والأمم وهمومها وكفاحها على قدم المساواة وفي أمانة وموضوعية تامة، وتجنب الاستفزازات وتأييد قضايا الحرية (la liberté) والعدالة (l'égalité) والدفاع عن حقوق الإنسان في بعدها العالمي الكامل، وبذل كل جهد للتخلص من عواقب الاستعمار والعنصرية.

لهذه الأسباب، تأتي الجوانب السياسية لجهة نظام عالمي جديد للإعلام فيما يتعلق بمفهوم الإعلام لتتخذ الإشكالات التالية:

أولا: التباين الصارخ بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة، فيما يخص حجم الأنباء والمعلومات الصادرة عن العالم المتقدم والموجهة إلى البلدان النامية. وحجم التدفق من الدول النامية إلى الدول المتطورة. خاصة إذا علمنا أن الأنباء العالمية تحتكرها وكالات أربعة سبقت الإشارة إليها وهي وكالتان أمريكيتان ووكالة فرنسية، ووكالة بريطانية، حيث نجد أن ما يقارب (80%) من تدفق الأنباء العالمية يصدر عن هذه الوكالات العملاقة.

إضافة إلى أن هذه الوكالات لا تكرس الأنباء للبلدان النامية إلا نسبة ضئيلة تتراوح بين (20%) و (30%) وقد تأتي في أغلب الأحيان مشوهة. ولا تعكس الصورة الحقيقية لتلك البلدان رغم أن البلاد النامية تشكل ما يقرب من ثلاثة أرباع البشرية، وبالتالي، نكون فرعا لأمم مواجهة احتكار واقعي فعلي.

ثانيا: حاليا أربع وكالات أو خمس وكالات أنباء عالمية، من ضمنها وكالة (TAS) السوفيتية على عرش الأنباء، مشكلة بذلك المصدر الإخباري الرئيسي والوحيد لعدد كبير من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري وفي المقدمة الصحف والإذاعات، وبالتالي، فإن هذه الوكالات العملاقة تأخذ نصيب الأسد من الموارد المالية والطاقات البشرية[1]. في حين أن ثلث البلدان النامية تقريبا ليس لديها حتى الآن وكالة وطنية واحدة.

كذلك لا توجد مساواة في توزيع طيف الذبذبات الإذاعية بين البلدان المتطورة والبلدان النامية، فالأولى تسيطر على حوالي (90%) من أصل الطيف، بينما لا تملك البلدان النامية الوسائل التي تحميها من غزو الإذاعات الأجنبية، وكثيرا ما يصعب عليها أن تنافسها، خاصة إذا علمنا أن بعض هذه الإذاعات ترسل في محطات واقعة داخل بلاد نامية وما يقال في الإذاعة يقال في التلفزيون. فتلفزيونات الدول النامية لاتزال تضطر إلى استيراد مابين (40%) إلى (60%) [2]من برامجها من شركات الإنتاج العالمية، وهي تبعية بكل المقاييس المتعارف عليها.

---

[1] تمتلك أكبر خمس وكالات دولية مع أكثر من (50) مكتب، وتوظف (4319) مراسلا أو مراسلا مساعدا بالخارج في (116) بلدا، وتصدر كل منها يوميا مابين (1) و (17) مليون كلمة في المتوسط.

[2] الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس1987 تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي.

ثالثا: يلاحظ في أجهزة الإعلام للدول المتطورة سواء المكتوبة أو الناطقة أو المرئية عدم اهتمامها بحال الدول النامية وانشغالاتها وتطلعاتها، رغم ما تملكه من إمكانيات هائلة مالية وصناعية وثقافية وتكنولوجية، واعتبار دول العالم الثالث (le tiers monde) مستهلكة فقط للمعلومات، وبالتالي، تعمل الدول المتطورة التي تختاره وتمارسه وكالاتها العملاقة.

وإذا سلمنا جدلا وقامت وسائل إعلام الدول المتطورة بمعالجة حدث ما في إحدى الدول النامية، فإن هذه المعالجة كثيرا ما تكون مشوهة وإظهار هذه المجتمعات التي تنتمي إلى دول العالم الثالث في صورة مجحفة إلى أقصى حد ممكن، أي التركيز على الأزمات والإضرابات والتظاهرات والانقلابات العسكرية. وإذا عرضت إنجازات وتطلعات العالم الثالث فإن ذلك عادة ما يكون بشكل سخرية، دون موضوعية تذكر. وبهذه الطريقة لا تغطي الدول المتطورة أحداث العالم إلا بالقدر الذي يناسب مصالح مجتمعات معينة، وتشويه المعلومات استنادا إلى القيم الأخلاقية والسياسية الخاصة بدول معينة تحديا لقيم الأمم الأخرى واهتماماتها، ووفق نسق تسميات مشوهة ونعوت وتعاريف مغرضة يتم اختيارها بقصد التحقير.

وإجمالا، ينبغي أن تتخذ هذه التدابير على ثلاث مستويات وهي:**البلدان النامية والبلدان المتقدمة والمنظمات الدولية**، وهي ما نتعرض لها فيما يأتي:

المطلب الأول

تدابير البلدان النامية

باعتبار الإعلام أمر تحتمه الضرورة العملية لمنطق العصر، أصبح من الضروري أن يتم تحديد سياسة الإعلام الوطنية باعتبارها ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وبحيث تثير اهتمام مواطنيها بتلك التنمية.

كذلك من الأهمية بمكان عند صياغة هذه السياسة الوطنية للإعلام النص على تدابير من شأنها أن تسهل التبادل الأمثل للبرامج الإخبارية على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي. ومضاعفة التبادل بين أجهزة المعلومات ومعاهد التدريب والبحوث والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بقطاع الإعلام مباشرة أو بصفة غير مباشرة. وفي هذا السياق ينبغي تكثيف تبادل الصحفيين والتقنيين بهدف تعزيز التفاهم والتبادل على نحو أفضل.

إضافة إلى ما تقدم، ينبغي تنبيه وسائل إعلام البلاد المتقدمة إلى نواحي اختلال التوازن وأوجه العجز والنقص في نظام الإعلام الحالي. وذلك بترتيب مؤتمرات أو ندوات أو حلقات دراسية بين المسئولين عن مختلف وسائل الإعلام في كل البلاد المتقدمة والنامية. وتنظيم حملة توعية في مجال الإعلام في الجامعات في كل من البلاد النامية والمتقدمة، بهدف إلى تدريب أو إعادة تدريب المهنيين والى غرس قيم النظام الاقتصادي الدولي الجديد (le nouvel ordre économique mondial) والنظام العالمي الجديد للإعلام (N.O.M.I).

وفيما يتعلق بتحقيق ديمقراطية موارد المعلومات وبناها، ينبغي إنشاء وكالات وطنية وأجهزة للتعاون والمعونة المتبادلة بين دول جنوب-جنوب، مثل مركز التجميع التابع لوكالات أنباء دول عدم الانحياز (pays non alignés) أو الاتحادات الإقليمية (**الإفريقي، العربي، والآسيوي، والأمريكي اللاتيني**) [1]، وإنشاء نظام يعزز التداول الحر والمنصف بين البلاد المتقدمة والنامية.

المطلب الثاني

تدابير البلدان المتقدمة

إذا كانت هناك التزامات من الدول النامية يتطلب تنفيذها فهذا لا يعفي البلدان المتقدمة من مهمتها في تنبيه مواطنيها إلى ما تتخذه البلدان النامية من اجراءات وتدابير، والتأكيد على اهتمام أمم العالم بعضها على بعض خاصة وأن العولمة (la mondialisation) باتت تطرق أبواب الجميع بقوة، وبالتالي، من غير المعقول أن يظل الرأي العام في البلدان المتقدمة غير مدرك لاتساع المسافات بين هذه البلدان وبين البلدان المتخلفة أو أن يتخذ موقف اللامبالاة بالأمر.

وعلى البلدان المتقدمة اتخاذ موقف موضوعي من تطلعات البلدان النامية واهتماماتها، والمساعدة على نزع الطابع الاستعماري للإعلام، بتحاشي كل إثارة للحقد والكراهية سواء كانت دينية أو سياسية أو أي لون آخر من ألوان التمييز والإثارة. والعمل على إقامة توازن تداول المعلومات عن طريق تخصيص مزيد من

---

[1] الدراسات الإعلامية، العدد20، ابريل سنة1980م.

المساحة في الصحف وبرامج الإذاعة والتلفزيون للأنباء الخاصة بالبلدان النامية، ودور المهاجرين في تنمية البلدان المضيفة ومن أجل رفاهيتها.

وتدعيما للتعريف بثقافات وحضارات الشعوب الأخرى، لابد من التثبت من أن الصحفيين يحترمون قوانين البلد والقيم الثقافية لمختلف الشعوب ويقرون بأن حق الشعوب في الإعراب عن الأمور التي تهمهم وفي معرفة تلك التي تهم غيرهم من الشعوب له نفس أهمية احترام الفرد. ووضع حد للأنشطة الهدامة التي تقوم بها المحطات الأجنبية المنشأة خارج الحدود الوطنية. والتأكد، قبل كل مهمة، من استحواذ المراسلين الخاصين على أكبر قدر من المعرفة عن البلدان التي يوفدون إليها، وذلك حتى يتمكنوا من أداء رسالتهم الإعلامية بموضوعية، وبالتالي، الامتناع عن إصدار أحكام سريعة، والتغلب على إغراء استعمال أي منظار إيديولوجي تشويهي للحكم من خلاله على الأحداث والناس، أي التجرد من كل هوى أو تحيز.

المطلب الثالث

المنظمات الدولية

تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في مساعدة الدول النامية خاصة المساعدات القيمة التي تقدمها منظمة اليونسكو (UNESCO) ، وذلك بتوفير الوسائل للربط بين المساعدة الثنائية والمساعدة متعددة الأطراف المقدمة لهذه البلدان من أجل تعزيز هذه المساعدة وزيادة فعاليتها. والأخذ بيد البلدان النامية من أجل تدعيم وسائلها الإعلامية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بروح الاكتفاء الذاتي

الجماعي. وتمكين البلدان النامية من اغتنام الفرص في المحافل الدولية حتى تطرح انشغالاتها والعمل على إقامة نظام إعلامي جديد للإعلام (N.O.M.I).

كذلك يفترض المنظمات الدولية، أن تقوم بتأييد جهود البلدان النامية الهادفة إلى صياغة وإقرار سياسات إعلامية وطنية، وتعزيز البحوث، وخاصة تلك التي لها صلة بمضامين نقل التكنولوجيا، [1] وإقامة مراكز توثيق في مجال الإعلام، ووضع ضريبة في الدول المتقدمة التي تصدر إنتاجا أدبيا أو فنيا من أي نوع خاص، يخصص ريعها للمساعدة على تمويل **الصندوق الدولي لحقوق المؤلف** الذي تشرف اليونسكو على إدارته.

أيضا، يفترض توجيه الجهود، وتوسيع وتنويع نطاق المساعدة نحو البلدان النامية ومساعدتها على الاستعانة بالعلوم الإعلامية قصد النهوض بالتطور الاجتماعي، وذلك بطرح دراسات وبحوث تقدم على أساسها اقتراحات وصيغ عملية بناءة وهادفة تتفق وحاجات البلدان النامية.

وفي السياق ذاته يستحسن، أيضا منح أقصى قدر من المساعدة الفنية والمالية للمؤسسات التي تجري بحوثا بشأن الإعلام وفقا لما ينشأ من حاجات في كل بلد أو إقليم. والنهوض من خلال المنح الدراسة وما يماثلها من إجراءات، بمقرر تدريب جامعي متقدم في العلوم الإعلامية، على أن يراعى هذا التدريب وحاجات البلدان النامية وأهدافها وإمكاناتها، ويساعد على غرس رؤية جديدة للإعلام في نفوس الأجيال القادمة. ووضع خطة واضحة المعالم بشأن استخدام شبكات الإرسال عن

---

[1] للتوسع في هذا الجانب، أنظر مؤلفنا حول هجرة الكفاءات العربية ونقل التكنولوجيا، طبع دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة2002م.

طريق التوابع الصناعية، على أن تحترم في جميع الحالات حقوق السيادة لكل دولة من الدول. وتشجيع اختيار ونشر تكنولوجيا الإعلام، على أن تكون التكلفة زهيـــدة وسهلة الاستعمال.

obeikandl.com

المبحث الثاني

الجوانب القانونية

ويقصد بها تلك التشريعات الإعلامية، وهي قواعد لها صفة الإلزام، ولن تسود العدالة (l'égalité) مادام لا يزال تبادل المعلومات والرسائل الإعلامية والأفكار يقوم على أسس غير متكافئة، نتيجة لوجود بنى قانونية دولية غير ملائمة، فالتشريعات الراهنة تمارس بصورة تعسفية، فالإعلام مناسب لعدد قليل من البلدان على حساب الغالبية، انطلاقا من المفهوم التقليدي للحقوق الخاصة بالإعلام على أساس اعتبارات فردية ودون اعتبار لحساب الاحتياجات الجماعية.

وبما أن الإعلام حاجة اجتماعية ضرورية، بماله من اهتمامات وتطلعات خاصة به. ينبغي بهذا الصدد اتخاذ عدة إجراءات يبدو لنا أنها عملية وذلك من أجل تأمين التالي:

- تحقيق دمقراطية وسائل الإعلام وبنى المعلومات، مما يتطلب بالضرورة على **الصعيد الأفقي** إنشاء وكالات أنباء وطنية وأجهزة للتعاون والمساعدة المتبادلة بين الدول النامية، وكمثال على ذلك الوكالات الصحفية لدول عدم الانحياز (pays non alignés) والاتحاديات الإقليمية (**الإفريقي والآسيوي والأمريكي اللاتيني**) ، وعلى الصعيد **العمودي** تقليص احتكارات الوكالات الرئيسية للأنباء عن طريق العمل على عقد اتفاقات دولية تهدف إلى ضمان المساواة والعدل في استعمال جميع وسائل الإعلام وتوابعه الصناعية،
- إقامة نظام يعزز التدفق الإعلامي الحر والعادل بين الدول المتقدمة والدول النامية،

- وضع نظام عالمي جديد للمعلومات على الصعيد الدولي، يرتكز على دعائم السيادة والمساواة بين الدول، [1]

إن الحق في المعلومات مسألة أساسية لكل مجتمع بشري، بمعنى أن كل فرد أو جماعة تحس بتروع جارف إلى الاتصال بالغير، ليس لتفهم شخصيته الخاصة فحسب بل أيضا لمعرفة الشعوب الأخرى وتفهمها بصورة أفضل، وهذا لن يتم إلا عن طريق قنوات الاتصال المقامة وتهيئة مناخ من التفاهم والاحترام المتبادل وعلاقات يسودها التعاون وبما يفيد الجميع. فالإعلام كالهواء والنور، ينبغي إتاحته للجميع. إنه ملك مشترك للجنس البشري برمته ولا يجوز للأفراد أو الجماعات أن تحجب الحق في الاتصال،

وإذا كان الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات مكفول بقوة القانون عالميا، فإن هذا الحق يفهم بطريقة منحازة لصالح الدول المتطورة، وبالتالي، يستفيد منه أولئك الذين يمتلكون موارد تمكنهم من الحصول على المعلومات وإبلاغها. وقد هيأ هذا الوضع الواقعي لبعض الشركات الكوكبية من أن تحول هذا الحق[2] إلى امتياز.

ولوضع حد لاختلال التوازن بين الأمم في مجال حرية الانتفاع بالمصادر ينبغي تحقيق الصيغ التالية:

- تنظيم الحق في المعلومات،
- وضع مقاييس ملائمة لاختيار موضوعي للأنباء،

---

[1] الدراسات الإعلامية، العدد20، 1980، مرجع سبق ذكره.
[2] أي الشركات متعددة الجنسيات.

- تنظيم جمع الأنباء والبيانات ومعالجتها ونقلها عبر الحدود، خاصة تنظيم الشبكات الدولية للمعالجة والحفظ والتخزين،
- ينبغي للنظام العالمي الجديد للإعلام أن يؤمن حق البلدان النامية في استعادة المحفوظات والوثائق التاريخية المتعلقة بتاريخها، ولاسيما تلك التي في حوزة الدول التي استعمرت تلك البلدان في السابق، واعتبار هذه الاستعادة حقا لاجدال فيه نابعا من سيادة الدول، ووسيلة لصيانة السلام وتعزيز التعاون بين الأمم، [1]

وعلى عكس القانون[2] الداخلي لبعض البلدان ينظم القانون الدولي (droit international) **حق التصحيح** بصورة غير فعالة إلى حد بعيد. وباستثناء اتفاقية عام (1952م) ، لا توجد وسائل سليمة تمكن الدول من تصحيح المعلومات الزائفة أو غير الدقيقة بها. وفي مثل هذه الحالات ينبغي للدولة المعنية الحق في أن تنشر، إن لم تكن قد نشرت. وزيادة على ذلك، فإن اتفاقية (1952م) ذاتها غير فعالة تماما، أي في غير صالح البلاد النامية. [3]

أيضا، يزيد من انعدام التوازن في الإعلام عدم وجود قواعد **للسلوك المهني** على الصعيد الدولي بالنسبة للصحفيين والمجالس الصحفية والإعلامية وحق الرد والتصويب. فالصحافة مهنة ذات مسؤوليات تجاه الأفراد والجماعات مما يتطلب أن يكون لهذه المجالس الإعلامية والأنشطة المنظمة للمواطنين تأثير في أداء وسائل الإعلام، وبالتالي، فاعتماد قواعد للسلوك المهني على الصعيد الوطني، وأحيانا على

---

[1] المرجع السابق.
[2] الدراسات الإعلامية، العدد20، ابريل 1980، دمشق.
[3] يستحسن النظر إلى المادتين3و4من اتفاقية1952م.

الصعيد الإقليمي ثم الدولي أمر مستحسن. مع ملاحظة أن كل الجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو (UNESCO) أو منظمة الأمم المتحدة (ONU) لإقامة قواعد سلوك دولية تناسب حاجات الفرد والمجتمع لا تزال دون الطموحات المنشودة.

إن تأكيد مبادئ قواعد السلوك المهني الموضوعة لتوجيه الصحافة تترتب عليه، كنتيجة طبيعية، مسؤولية أولئك الذين يسيطرون على المعلومات والذين عليهم مسؤولية فضح انتهاك تلك المبادئ، مع مراعاة الجوانب التالية:

- حق المواطنين والمجتمعات في تصحيح ما يروج ضدهم من معلومات خاطئة أو مشوهة أو مغرضة،
- المسؤولية الكاملة على مرتكب هذه الانتهاكات وفق الإجراءات الملائمة،
- تعديل التشريعات الوطنية للدول المعنية عن طريق تضمينها المبادئ المشار إليها في الفقرة السابقة،

وفي مجال عدم التوازن في مجال **حقوق المؤلف**، ظلت مسائل حقوق المولف لوقت طويل تنظمها اتفاقية برن لعام (1952م) التي تتسم بطابع حيائي في نطاق تطبيقها، وتنص الاتفاقية العالمية لعام (1952م) [1] والتي عدلت في عام (1971م) والتي تشرف عليها منظمة اليونسكو (UNESCO) على درجة من الحماية أقل صرامة. وحتى فيما يتعلق باتفاقية **فلورنسا**، فإنها نظرا للتأثيرات التي تتسم بالحماية التي قد تشيعها بينما هي في الوقت نفسه تحقر تداول الأعمال الفكرية من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية، لم تعد بالفائدة لصالح الدول النامية.

---

[1] الدراسات الإعلامية، العدد20، مرجع سبق ذكره.

وبفعل العولمة (la mondialisation) التي تجتاح العالم برمته، فإن النظام الدولي (l'ordre mondial) للنشر والتوزيع السائد اليوم، تحت ستار حماية حقوق المؤلف، يسعى إلى تغلب المصالح التجارية للدول المتقدمة ومن ثم تحقيق السيطرة الثقافية والسياسية لهذه البلدان على المجتمع الدولي من أقصاه إلى أدناه.

ومن الضرورة بمكان في هذا المجال إعادة النظر في الاتفاقيات والأنظمة السارية قصد ضمان التوازن في تداول الأعمال الفكرية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وذلك بإدراج أحكام مصالح البلدان النامية في اتفاقية (**فلورنسا**) مثلما حدث في سنة (1971م) بشأن تعديل اتفاقية (**برن**) **والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف**.

إن اختلال التوازن في تدفق المعلومات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يعود في الأساس إلى رغبة النظام الرأسمالي إخضاع شعوب العالم الثالث (le tiers monde) والسيطرة على مواردها الطبيعية والتحكم في أسواقها. فالكثير من البلدان النامية حديثة الاستقلال محرومة من الوسائل المرضية لجعل أصواتها مسموعة لدى العالم الرأسمالي بفعل عدم التوازن في توزيع مصدر الطيف التي لا تزال محتكرة من الدول المتقدمة، بل وأكثر من ذلك، يتوقع المراقبون حدوث غزو حقيقي من الإذاعات والبرامج التلفزيونية يبلغ درجة انتهاك الأراضي الوطنية والمساكن الخاصة ما يعد اختراقا للعقول ودخولا لبيوت العالم الثالث (le tiers monde) دون استئذان، ما يتعين مواجهته بكل الوسائل الممكنة.

المبحث الثالث

الجوانب الفنية المالية

المعروف أن وسائل الاتصال والمعلومات موجودة منذ زمن سحيق، ولكن بسبب الموروث الاستعماري لا تزال الدول النامية تعاني من عوائق جمة أبرزها القصور وارتفاع التكاليف في آن معا. وقد تمكنت الدول المتقدمة للأسباب التي ذكرناها سابقا من تفوق تكنولوجي ونظام رسوم المواصلات الدولية، من أن تحتكر تحديد فئات نقل المطبوعات والمواصلات السلكية واللاسلكية واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ولا تزال الأنماط القائمة لشبكات المواصلات بين البلدان النامية تقوم على معايير الربحية وحجم الحركة، مما تعيق تنمية الإعلام والاتصال، في مايتعلق بالبنى الأساسية، ويلاحظ عدم وجود اتصالات مباشرة بين البلاد النامية أي أن شبكات الاتصال مركزة في البلاد المتقدمة.

ويمكن تحديد الخطوات التالية كأهداف تستوجب بلوغها وذلك على النحو التالي:

- إعادة تصميم النمط الحالي للشبكة العالمية للمواصلات السلكية واللاسلكية،
- العمل على تخفيض تعريفات المواصلات فيما بين البلدان النامية،
- تعديل بنية التعريفات العالمية السائدة حاليا والعمل على إقامة نظام تعريفات هدفه تشجيع المواصلات بين البلدان النامية والبلدان المتطورة،
- التخطيط لوضع نظام مؤشرات التكاليف لصالح البلدان النامية **(يتم تقديرها مثلا على أساس أرقام مبيعات الصحف وانتشارها).**

والجدير بالملاحظة، أن مؤتمر جنيف لسنة (1977م) حاول وضع المقومات الأساسية لإجراء يهدف إلى منع الخروج على الاستخدام الرشيد للتوابع الصناعية، إلا أن البلاد النامية لا تزال مهددة بالاستخدام الفوضوي للفضاء الجوي الخارجي، مما قد يزيد من اختلال التوازن الذي يؤثر على شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية حاليا.

وفي هذا السياق ينبغي ضمان اعتبار التوابع الصناعية في المقام الأول وسائل لتسهيل الاضطلاع ببعض وظائف المواصلات السلكية واللاسلكية. والاعتراف بحقوق البلدان النامية في المحافظة على خطة التوزيع[1] التي أقرها آنذاك المؤتمر الخاص بالبث من التوابع الصناعية سنة (1977م).

أيضا، من الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات عملية داخل المنظمات الدولية المختصة للحصول على مساعدات من البلدان المتقدمة، لمشروعات توابع صناعية ونقل التكنولوجيا. وتشجيع استحداث تقنيات من شأنها تفادي حدوث تجاوزات وراء الحدود الوطنية، وذلك بالحيلولة دون انتهاك الموروث الثقافي للآخرين ودرء جميع صور محاولات الاغتراب الثقافي القصري.

ولا تزال الدول النامية تناضل من أجل حل مشكلة تخصيص طيف الترددات، كمورد طبيعي عالمي، وهي اليوم أكثر تصميما من أي وقت مضى متحدية بقوة الحقوق التي ادعتها لنفسها الدول المتقدمة في استخدامها لطيف

---

[1] للمزيد حول الموضوع، أنظر مؤلفنا حول هجرة الكفاءات العربية ونقل التكنولوجيا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة أولى، سنة2002، الجزائر.

الترددات، فالدول المتقدمة تسيطر راهنيا على حوالي (90%) من مصدر الطيف، وأن البلاد النامية تملك قنوات أقل مما تملكه البلاد المتقدمة.

ولاستخدام **توزيع طيف الترددات** بصورة عقلانية يفترض ضمان توزيع المترددات توزيعا عادلا، دون مراعاة للأمر الواقع، ومع مراعاة توزيعها على نحو متوازن بين مختلف مناطق العالم، **والإبقاء على الوضع الراهن** لنطاق ذبذبات التلفزيون 1و3و4و5 بالنسبة للمنطقتين الأولى والثالثة. وتعديل خطط قنوات التلفزيون التي وضعت في استوكهولم سنة (1961م) وجنيف سنة (1963م) بهدف تحقيق التوازن في التوزيع بين كل مناطق العالم.

وفي مجال **نقل المطبوعات**، ينبغي تشجيع تبادل الصحف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وإلغاء نظام تعريفة الحد الأدنى، وإيجاد صيغة عملية لإقناع شركات النقل الجوي والإدارات البريدية من أجل تخفيض الرسوم الإضافية على المطبوعات المفقودة جوا. واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء صندوق دولي لتسهيل انتقال المطبوعات من الجنوب إلى الشمال.

وفي مجال **نقل التكنولوجيا** لابد من بلورة قواعد سلوك دولية تنظم التكنولوجيا الملائمة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وبحيث تتماشى مع ظروف التنمية في تلك البلدان، وتحسين ظروف الانتفاع بالتكنولوجيا الحديثة وتطويرها وتوطينها لتواءم والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية في البلدان النامية ولمستويات نموها المتنوعة، وتوسيع نطاق المساعدة التي تقدمها البلدان

المتقدمة إلى البلدان النامية عن طريق تنفيذ برامج بحوث وتنمية وتطوير التكنولوجيا المحلية المناسبة. [1]

وإدراكا من دول العالم الثالث (le tiers monde) لهذه التفاوتات المختلفة، أنشأت لهذا الغرض، بعض البنى سواء على الصعيد الإقليمي (اتحادات ووكالات الهيئات الإذاعية الإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية والعربية) أو بين دول عدم الانحياز (pays non alignés) **"مجلس التنسيق الدولي الحكومي للإعلام، ولجنة التنسيق التابعة لمجمع وكالات الأنباء، واللجنة الخاصة بالتعاون بين منظمات الهيئات الإذاعية، ولجنة الخبراء للمواصلات السلكية واللاسلكية".**

إن كل هذه الإنجازات لجهة تحقيق نظام عالمي جديد للإعلام (NOMI) لاتزال محدودة، فقط مسجلة رغبتها في التقدم والتغيير، أما قطب الرحى في القضية وهو إعلام متوازن بين الشمال والجنوب فلا يزال ينتظر الإنجاز، وأن الطريق لا يزال طويلا وشاقا، وأن الوصول إلى الطموحات المنشودة مرهون بنضال البلدان النامية، وبمدى التعاون مع شركائها، أي البلاد المتقدمة والمنظمات الدولية.

[1] لمزيد من التفاصيل، أنظر مؤلفنا حول هجرة الكفاءات العربية، مرجع سبق ذكره.